

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الآثار الاقتصادية للهجرة الدولية للعمل مع التركيز على بلدان عربية مختارة

رسالة مقدمة الى
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية
كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة

سليمة هاشم جاراالله

ياشرف

أ.د. هجير محذبان زكي أمين

٢٠٠٨ م

١٤٢٩ هـ

الاستنتاجات

ظهرت مفاهيم جديدة في كيفية التعامل مع موضوع الهجرة من حيث دوافعها ونتائجها، من خلال تجارب المهاجرين على المستويين الكلي والجزئي فالجانب الأكثر أهمية في المفاهيم الجديدة هو النظر إلى الهجرة كعملية متعددة المستويات سكانية، سياسية، اقتصادية و ثقافية وعائلية. وتركز هذه المفاهيم على عامل المكان أي منطقة الأصل والتي ترتبط فيها عوامل الطرد ومنطقة الوصول والتي تتوفر فيها عوامل الجذب. ويندرج ضمن تأثير المكان عوامل البيئة الاقتصادية والاجتماعية ومسافة الانتقال، واعتبارات الزمن (هجرة دائمة أم مؤقتة)، زيادةً على عامل الاختيار (الهجرة الطوعية مقابل الهجرة الإجبارية).

١. من بين النماذج الاقتصادية في تفسير واقعة الهجرة تبرز نظرية التجارة الدولية الحديثة والتي تبنت استنتاجاً نظرياً مفاده بأن التجارة في السلع والخدمات يمكن أن تكون بديلاً لحركة عناصر الإنتاج في انتقال الموارد بين البلدان مع توافر عدة شروط معينة وينجم عن ذلك اتجاه أسعار عناصر الإنتاج ومنها أجور العمل نحو التقارب دولياً. إلا أننا نلاحظ أن الشواهد والدلائل تشير إلى عدم تحقق هذا الاستنتاج في الواقع فيما يخص عوائد عناصر الإنتاج وبالتحديد أجور العمل، إذ نجد أن هذه النظرية عاجزة عن تفسير حالات عدم التساوي على الصعيد الدولي في مستويات الدخل والفرص الاقتصادية المتاحة، مع استمرار الفقر وهي من الأسباب التي تكمن وراء معظم قرارات الهجرة من البلدان النامية.

ويتضح أن هناك أسباب عدة تحول دون تحقق النموذج النظري إذ نجد أن هذه النظرية كانت مبنية على افتراضات محددة من أهمها تشابه حالة التكنولوجيا ومهارات العمل بين بلدان العالم، وهذا ما لا يتوفر في عالم الواقع وحتى مع افتراض أن هناك تطابقاً في المهارات الخاصة بالعمل فإن نمط علاقات الإنتاج- العمل تختلف في الاقتصادات المتقدمة بلداناً وشركات إذ يسود فيها الميل نحو ادخار العمل عنها في البلدان النامية، زيادةً على ذلك وجود عوامل أخرى اجتماعية وثقافية وجغرافية الأمر الذي يدعو إلى الاستنتاج إلى أن التجارة الدولية بنمطها الحالي تسهم ولو بصفة غير مباشرة في دفع وتنمية الهجرة الدولية على خلاف الاستنتاج الرئيس لنظرية التجارة الدولية في مساواة أسعار عناصر الإنتاج والتي يبدو أن جزئياتها قابلة للتطبيق نسبياً على البلدان المتقدمة دون النامية.

٢. تمتد الآثار الاقتصادية للهجرة الدولية للعمل لتشمل مجموعتين من البلدان هما البلدان المصدرة والبلدان المستقبلية للعمل وقد توصلت الدراسة فيما يتعلق بالبلدان المصدرة للعمل إلى ما يأتي:-

أ. تترك الهجرة الدولية للعمل آثاراً اقتصادية في البلدان المصدرة للعمل قد تكون نتائج إيجابية مرحلية أو مستمرة، منها الأثر على متوسط دخل الفرد ومعدل الفقر من خلال ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وتخفيض حدة الفقر على اعتبار أن المهاجرين ينتسبون إلى أفقر الشرائح السكانية.

ب. تعد تحويلات العاملين من أهم العوامل التي توضح الآثار الملموسة لعائدات الهجرة الدولية، حيث تمثل مورداً حيوياً للنفد الأجنبي من خلال مدى إسهامها في تعزيز الأرصدة الاحتياطية أو الاستثمارات والتوظيفات الخارجية للبلد. ومن ثم دورها في إيجاد وضع سليم للمدفوعات الخارجية، زيادةً على ذلك غالباً ما يترتب على تدفق التحويل إلى الداخل نحو الأغراض الاستهلاكية والذي يكون في صالح الفئات

الاجتماعية التي يكون ميلها عالياً للاستهلاك، كما أن للتحويلات أثراً اقتصادياً ايجابية على الاقتصاد المصدر إذا كان اتجاه هذه التحويلات نحو الاستثمار في النشاطات المنتجة، بحيث تسهم في زيادة الطاقات الإنتاجية.

ج. إن تحويلات العاملين تكتنف على آثار سلبية يمكن أن تترتب على أنماط الاستهلاك إذ نجد أن العوامل التي ترتبط بالآثار العكسية لتلقي التحويلات وخاصة في الأجل الطويل هو عامل التقليد والمحاكاة. أما في مجال الاستثمار فمن التأثيرات السلبية هي عندما تتجه التحويلات نحو الاستثمار في الأصول غير المالية كالأراضي والعقارات والتشييدات السكنية، زيادةً على ذلك يترتب على تدفق التحويلات أثراً توزيعية غير مرغوب بها يتضمن تغيير حصص الدخل المخصصة للمجاميع الاقتصادية المختلفة.

٣. تنعكس تأثيرات الهجرة على عملية التنمية الاقتصادية بشكل أو بآخر، من خلال العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية البشرية وتحويلات العاملين. إلى جانب الآثار الايجابية لهجرة العمل هناك آثار سلبية على البلدان المصدرة للعمل وتشكل السياسات الانتقائية للبلدان المستقبلية للعمل جزءاً منها.

إذ نجد أن هجرة العقول من البلدان النامية غالباً ما تكون من الفئة الأكثر تعليماً من السكان. ويتباين الأثر الذي تحدثه هجرة المتعلمين بين بلد وآخر من البلدان المصدرة أي عندما يشكل المهاجرون النسبة الأكبر من مجموع المهاجرين فيكون الأثر السلبي لهجرة المتعلمين أكثر وقعاً.

٤. تعتمد التغييرات التي تطرأ على سياسات البلدان المستقبلية للعمل على طبيعة الآثار الاقتصادية التي يتركها

العمل فيها، ومن الآثار المترتبة على الهجرة الدولية للعمل على البلدان المستقبلية توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

أ. تنتفع البلدان المستقبلية للعمل المهاجر، لاسيما من خلال تحقيق التناسب المطلوب اقتصادياً بين الموارد الاقتصادية محلياً مع قوة العمل المهاجر، إذ يعد الأخير متمماً للنشاطات الإنتاجية المختلفة لهذه البلدان.

ب. من الآثار السلبية التي تتركها الهجرة الاختلال الهيكلي لقوة العمل فقد تظهر البطالة بكل أشكالها وترتفع نسبتها. بسبب سوء استخدام الطاقات البشرية والمادية على حد سواء.

ج. ارتفاع الميل للادخار لدى فئة المهاجرين والذي يؤدي بدوره إلى حرمان اقتصادات البلدان المستقبلية للعمل من إعادة ضخ وتدوير جزء كبير من مداخيل العمالة الوافدة.

د. من الجوانب السلبية التي يتحملها المجتمع التكاليف المرتفعة للخدمات الإقليمية التي تقدم للوافدين من خدمات تعليمية، صحية واستهلاك للكثير من السلع والخدمات التي تحتوي على مقدار كبير من الإعانة، إذ تشكل أعباءاً مالية تتحملها الميزانيات الحكومية.

٥. أظهرت الدراسة انقساماً واضحاً بين بلدان مصدرة لقوة العمل وأخرى مستقبلية لها. وكان للنفط دور مهم في

هذا الانقسام، فالبلدان النفطية لاسيما بلدان الخليج العربي تمتلك ثروة نفطية كبيرة، حيث أدت الظروف السائدة ومنها الاقتصادية دوراً قوياً دافعاً للأيدي العاملة في اتجاه بلدان الاستقبال أما البلدان المصدرة للعمل (غير النفطية) تشهد نقصاً في رأس المال وفائضاً متزايداً في قوة العمل، وفي ظل هذه الظروف صارت المنطقة العربية أهم تجمع إقليمي على مستوى العالم من حيث استقبال العمالة الوافدة.

٦. تختلف البلدان العربية فيما بينها من حيث دوافع الطرد وال جذب في تسبب ظاهرة الهجرة الدولية للعمل، إلا أن الأسباب الاقتصادية في مقدمة العوامل المؤثرة في الهجرة الدولية لقوة العمل العربية وتوصلت الدراسة بهذا الصدد إلى ما يأتي:

أ. اختلال الهيكل الرأسمالي في البلدان العربية والتي تنتج أساساً من انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير ويلاحظ مدى الإهمال في هذا المجال أي الإنفاق على رأس المال البشري ويترتب على ذلك هجرة العديد من الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج بحثاً عن بيئة علمية ملائمة.

ب. تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها بعض البلدان العربية المصدرة للعمل بتوجيه من المؤسسات الدولية ومنها (صندوق النقد والبنك الدوليين) وبلا شك فإن قوة العمل والشرائح الاجتماعية ذات الدخل المتدنية والمحدودة هي التي تتأثر بالإجراءات والسياسات التي تفرضها هذه المؤسسات.

ج. التوزيع العمري لسكان البلدان العربية وشكله الهرمي حيث القاعدة العريضة من السكان الشباب والأحداث التي تسمح بوصول أعداد متزايدة سنوياً إلى سوق العمل ومع انخفاض فرص التوظيف المتاحة فإن النتيجة المترتبة هي ارتفاع معدلات البطالة ومن ثم حدوث واقعة الهجرة.

٧. من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية المتعلقة ببلدان العينة توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

أ. ارتفاع نسبة قوة العمل إلى الحجم الكلي للسكان في البلدان المستقبلية للعمل (الإمارات، الكويت، قطر) لارتفاع معدلات الهجرة الدولية للعمل إلى هذه البلدان. بينما نجد انخفاض هذه النسبة في البلدان المصدرة للعمل بسبب تركيبة السكان الفتية، زيادةً على انخراط الشباب في مراحل التعليم المختلفة وارتفاع الهجرة إلى الخارج.

ب. يعد قطاع الخدمات المستخدم الرئيس لقوة العمل في بلدان العينة ويعود السبب في ذلك إلى عدم تمكن قطاعات الإنتاج الأخرى من توفير فرص عمل جديدة كافية للعمالة العربية.

ج. ارتفاع الأهمية النسبية لإجمالي القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المستقبلية للعمل كما أن الإنتاج الأولي (الاستخراجي) يسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتراجع أهمية المتوسط النسبي للصناعات التحويلية وقطاع الزراعة. بينما نجد ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات التحويلية وقطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصدرة لاسيما (مصر، المغرب).

٨. تكتسب الهجرة الدولية للعمل أهمية خاصة في اقتصادات البلدان العربية المصدرة للعمل من خلال تحويلات العاملين، إذ تشكل مصدراً هاماً للتدفقات النقدية لدعم الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي، زيادةً على آثارها الاقتصادية على وضع ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

٩. توليد قيمة مضافة في اقتصادات البلدان المستقبلية للعمل وإسهامها في الناتج المحلي الإجمالي من خلال دورها المباشر كأحد عناصر الإنتاج، كما تترك آثاراً سلبية على وضع الحساب الجاري وميزان المدفوعات عند مقارنة وضع الحساب الجاري في هذه البلدان مع احتساب التحويلات بوضعه عند استثناء التحويلات،